الأمم المتحدة

A/ES-10/847–S/2021/15

# الجمعية العامة
# مجلس الأمن

Distr.: General
5 January 2021
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة**
البند 5 من جدول الأعمال
**الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة**

**مجلس الأمن**
**السنة السادسة والسبعون**

## رسائل متطابقة مؤرخة 5 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في ضوء التطورات الأخيرة، أجد لزاما علي أن أوجّه انتباهكم مرة أخرى إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب السياسات والممارسات غير القانونية المستمرة والمتصاعدة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وبالنسبة للشعب الفلسطيني، بدأ هذا العام الجديد، ككل عام، بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال بينما كانت تقوم دون رحمة بإحكام سيطرتها على الأرض الفلسطينية وعلى أرواح الفلسطينيين، من خلال تدابير وحشية واستغلالية، بما في ذلك في وقت يشهد أوجه ضعف متزايدة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

واليوم، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على شاب فلسطيني آخر، هو عاهد إخليل، البالغ من العمر 25 عاماً، من بلدة بيت أُمر في الضفة الغربية المحتلة، وأردته قتيلا. وسبق عمليةَ القتل هذه قيامُ قوات الاحتلال الإسرائيلية في 2 كانون الثاني/يناير بإطلاق النار من مسافة قريبة على هارون أبو عرام، البالغ من العمر 24 عاما، في مسافر يطا. وأصيب هذا الشاب الآن بإعاقة دائمة، إذ شُلّ من الرقبة حتى القدمين، مما يجعله آخر ضحية لإفلات إسرائيل من العقاب. وفي محاولة لتبرير الاعتداء، تدّعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي أن الحادث اتّخذ منحى عنيفا. غير أن تسجيلات الفيديو تثبت عكس ذلك، فلم يكن أبو عرام يشكّل أي تهديد وكان ملقى على الأرض دون حراك بعد تعرضه لاعتداء بسبب محاولته الدفاع عن أرضه وممتلكاته، بما في ذلك مولدٌ لمنزل أسرته، كان الجنود الإسرائيليون يحاولون مصادرته.

130121 120121 21-00244 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعلى غرار الكثير من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، كان أبو عرام بصدد إعادة بناء منزل أسرته، الذي هُدم مؤخرا بحجة البناء بدون ترخيص. ومع ذلك، وعلى نحو ما أبرزه المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف مرارا وتكرارا، فإن إسرائيل، في انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، تجعل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول على هذه التراخيص، إذ أنها تهدف إلى القيام عمدا بتقييد التنمية الفلسطينية وتجريد الأسر الفلسطينية من ممتلكاتها، مما يخلق بيئة قسرية تضرّ برفاه تلك الأسر وسبل عيشها وتجبرها على مغادرة أرضها.

ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل هذه التجاوزات والانتهاكات المنهجية، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ومن الواضح أن غياب المساءلة لم يؤدِّ إلا إلى تشجيع هذا السلوك غير القانوني، حيث باتت أوامر الهدم والتهديدات التي تستهدف الأسر الفلسطينية تصدر بوتيرة شبه يومية. وفي الواقع، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شهد عام 2020 أكبر عدد من عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بدء توثيق هذه الممارسة، وتشير جميع الدلائل إلى أن إسرائيل ستمضي حتما في هذه الممارسة غير القانونية والمدمرة إن لم تُردع.

وفي عام 2020، واصلت إسرائيل أيضا حملة الاعتقال والاحتجاز العنيفة التي تشنها في فلسطين المحتلة، مستغلةً تقاعس المجتمع الدولي عن العمل. وخلال عام واحد فقط، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية 636 4 فلسطينيا، من بينهم 543 قاصرا دون سن 18 عاما و 128 امرأة. كما مضت إسرائيل في سياسة الاحتجاز الإداري التي تتبعها؛ وهو شكل الاحتجاز الأكثر تعسفا الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي، إذ يحتجُز بموجبه الفلسطينيون إلى أجل غير مسمى دون تهمة أو محاكمة، وغالباً ما يتعرضون للتعذيب ولأشكال أخرى من سوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان. وهناك حاليا ما مجموعه 380 فلسطينياً رهن الاحتجاز الإداري من جانب إسرائيل دون توجيه تهم إليهم، من بينهم أطفال ونساء.

وقد دعت الحكومات وجماعات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى إلى إطلاق سراح هؤلاء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم أو إدانتهم. وكما هو متوقع، فإن إسرائيل تتجاهل هذه النداءات بشكل صارخ، مما يضيف المزيد إلى سجلها الحافل بالانتهاكات الموثّقة المُرتبكة يوميا ضد الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها الحربي القائم منذ 53 عاما.

إن حملات الاعتقال والمداهمات الواسعة النطاق التي تنفذها السلطة القائمة بالاحتلال تحدث يوميا في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتتم في تجاهل تام لحالة الطوارئ في الضفة الغربية بسبب الجائحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، أثناء شنها حملات ومداهمات ليلة رأس السنة، في 31 كانون الأول/ديسمبر، باقتحام المنازل بعنف وإلحاق أضرار بالممتلكات، واعتقلت 16 فلسطينيا، من بينهم 4 قاصرين.

ويعاني مئات الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية أيضا من أمراض خطيرة، من بينهم العديد من المصابين بأمراض مزمنة. ومن المعروف أن ما لا يقل عن 10 فلسطينيين سجنتهم إسرائيل، بمن فيهم فؤاد الشوبكي البالغ من العمر 81 عاماً، وهو أكبر السجناء، مصابون بالسرطان ويحتاجون إلى علاج طبي خاص. ومن إهمال إسرائيل الطبي للسجناء وصولا إلى الممارسة اللاإنسانية المتمثلة في "العنف ضد الموتى" حيث تحتجز السلطة القائمة بالاحتلال جثامين الفلسطينيين الذين قتلتهم، لا يزال يُداس على

الالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي والفلسطينيون هم الذين يدفعون الثمن النهائي للإفلات من العقاب وانعدام المساءلة، إذ يُحرمون من أبسط حقوق الإنسانية وكرامتهم الإنسانية الأساسية.

ونناشد المجتمع الدولي أن يتصدى للعنف الجماعي الذي تمارسه إسرائيل ولممارساتها التي تجرد الأحياء والأموات من إنسانيتهم، من أجل ضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. فالالتزامات القانونية لم يُطلق عليها اسم التزاماتٍ عبثا – أي أنها التزامات واجبة، لا استثناء منها – ولا يمكن تجاهلها وانتهاكها دون تبعات.

وفي هذا الصدد، ليس من قبيل المصادفة أن تبدأ إسرائيل العام الجديد بخطط للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية وتوسيع مستوطناتها غير القانونية. وتمضي السلطة القائمة بالاحتلال دون هوادة في اتخاذ هذه التدابير غير القانونية دون أي رادع، فالمجتمع الدولي تقاعس مرة أخرى العام الماضي عن إتباع مطالباته بوقف الاستعمار الإسرائيلي ومخططات الضم بتحرّك فعلي. لا بل ويبدو في الواقع أن هناك تشجيعاً على ذلك، إذ يتغنّى الشركاء الدوليون بالاتفاقات التي أُبرمت مؤخراً بين إسرائيل ودول عربية، في الوقت الذي يتجاهلون فيه حقيقة ما يجري يوميا على الأرض في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذا الواقع يكشف عن خطة إسرائيل الاستعمارية بشكل أوضح من أي وقت مضى: المزيد من الأراضي الفلسطينية بدون الشعب.

وفي 3 كانون الثاني/يناير، وافقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على خطط للاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية في منطقة بيت لحم لتسهيل توسيع شبكة المستوطنات غير القانونية مع زيادة تفتيت المدن والبلدات والقرى الفلسطينية. وتشكل هذه الخطط جزءا لا يتجزأ من خطط إسرائيل الرامية إلى تكوين حلقة متصلة من المستوطنات غير القانونية بين القدس وبيت لحم، مما يلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بوحدة أرض دولة فلسطين، وإمكانية حل الدولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام 1967.

ولا تزال عملية تطهير المنطقة من المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم قبل الاستيلاء على الأرض هي الممارسة الإسرائيلية المعتادة لأنها تبتلع بشكل منهجي وتدريجي الأرض الفلسطينية، الدونم تلو الآخر. وهكذا استمر هدم المزيد من المنازل الفلسطينية، فضلا عن الهياكل الإنسانية الممولة دوليا، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الشديدة أصلا التي سببتها الجائحة. وفي حادثة وقعت مؤخرا، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية في 29 كانون الأول/ديسمبر بهدم منازل ومنشآت فلسطينية في يطا، جنوب الخليل، والنويعمه، جنوب أريحا. وفي اليوم التالي، اقتلعت قوات الاحتلال عشرات أشجار الزيتون وجرفت مساحات كبيرة من الأراضي المملوكة ملكية خاصة في قرية جبع، بالقرب من بيت لحم.

وواصل المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون حملاتهم العنيفة، وقاموا أيضا باقتلاع الأشجار والمحاصيل الزراعية وحرقها، وبتدمير سبل عيش المزيد من الأسر الفلسطينية، التي لا تزال تعيش تحت تهديداتهم ومضايقاتهم المستمرة، ولا تزال عرضة لعنفهم. وفي الوقت نفسه، يواصل المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون والمتعصبون ممارسة التحريض وشن الهجمات الخطيرة على الأماكن المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى في الحرم الشريف.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل صراحة مرة أخرى بأن توقف فورا جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتشكل الأنشطة الاستيطانية انتهاكا صارخا للقانون الدولي يرقى إلى حد الانتهاكات الجسيمة، أي جرائم الحرب. ويجب

مطالبة إسـرائيل بالوفاء بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وإلا فإنها ستواجه عواقب سلوكها المارق. ويجب أن يُحاسب جميع مرتكبي الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، سواء أكانوا مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية أو مسؤولين عسكريين أو مستوطنين نُقلوا بصورة غير قانونية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى أقصى حد يسمح به القانون، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي المدوَّن في نظام روما الأساسي.

وفي غياب المساءلة، فإن الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ أكثر من 53 عاماً يزداد رسوخاً مع مرور كل دقيقة. والمطلعون على سلوك إسرائيل يعرفون أن حلول عام جديد لن يغير سلوكها غير القانوني. فما دام الإفلات من العقاب مقترنا بانعدام المساءلة، ستظل إسرائيل محمية بينما أحكام القانون الدولي، بما في ذلك تشريعات مجلس الأمن، تُداس وتُقوّض. ولا يمكن عكس الاتجاهات السلبية والخطيرة والمظلمة التي ولّدها هذا الاحتلال غير المشروع إلا من خلال المساءلة التي تدعم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإن إصدار تكليف باتخاذ إجراء بات في هذه اللحظة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى؛ فهو الأمل الوحيد لعكس المسار وإنقاذ آفاق التوصل إلى حل يضمن سيادة العدالة والحرية والمساواة والكرامة والسلام. كما أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن وانطباق القانون الدولي يتوقفان على ما إذا كان المجلس يغتنم الفرصة لوضع حد لجرائم إسرائيل وانتهاكاتها، وعلى إصراره على التمسك بالميثاق دون استثناء، والوفاء بمسؤولياته في مواجهة الظلم أينما حدث.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 700 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/ES-10/846-S/2020/1306)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم